

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا - مقدمة وأولويات البعثة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إلى أن أقدم على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ ولايتها. وهو يتناول أنشطة البعثة وما يتصل بها من تطورات، في الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٢ - ولا تزال أولويات البعثة، المتعلقة بتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة، على حالها دون تغيير. ولا تزال البعثة، سعياً إلى تحقيق أهدافها، تكثف تعاملاتها البناءة مع بريشتينا وبلغراد، والطوائف في كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ولا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو تضطلعان بدورهما في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ووفقاً للبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقرير المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692)، تعمل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تحت سلطة الأمم المتحدة العامة وفي إطار عملها الحيادي إزاء مركز الإقليم. وتواصل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العمل بشكل وثيق مع البعثة.

ثانياً - التطورات السياسية

٣ - عقب نجاح اختتام المناقشات بشأن القضايا الرئيسية المطروحة في الحوار، قدم كل من بلغراد وبريشتينا خطتي عملهما الأوروبيتين. وفي بداية آذار/مارس، صوتت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمنح مركز الدولة المرشحة لصربيا، الذي كان ينتظر البت فيه منذ تقديم طلب صربيا عام ٢٠٠٩. وفي ٢٧ آذار/مارس، استهل رسمياً مفاوضات الاتحاد الأوروبي المعني بتوسيع العضوية دراسة عن إمكانية إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب



بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو. وتمثل هاتان المناسبتان أكثر التطورات السياسية إيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكانتا نتيجة لتقدم ملموس في الحوار الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تيسيره.

٤ - غير أن زيادة التوتر في الميدان خلال الجزء الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير ألقت بظلالها على هذه التطورات. ويعزى ذلك جزئياً إلى أعمال التحضير للانتخابات الصربية المقرر إجراؤها في ٦ أيار/مايو وما رافقها من خلافات حول التصويت في كوسوفو. بيد أن ذلك ناجم أيضاً على ما يبدو عن تصور واسع الانتشار مفاده أن التوصل إلى حل أساسي للقضايا الأساسية محل النزاع ما زال بعيد المنال. وواصل ممثلي الخاص والشركاء الدوليون في الميدان تكثيف تعاونهم المباشر مع الأطراف، في بريشتينا وبلغراد وفي شمال كوسوفو، من أجل التشجيع على إيجاد حلول لمسائل منها التصويت في كوسوفو، فضلاً عن الحد من التوترات بصفة عامة ودعم الظروف المؤاتية لحوار بناء.

٥ - وأبرزت الدعوة إلى إجراء انتخابات صربية برلمانية ورئاسية ومحلية في ٦ أيار/مايو اختلاف الآراء القائم بين الأطراف وبين الطوائف الصربية على جانبي نهر إيبير. فقد نفى صرب كوسوفو الذي يشاركون في المؤسسات الكوسوفية الحاجة إلى إجراء انتخابات محلية في كوسوفو؛ ودعا آخرون كثيرون منهم إلى إجراء هذه الانتخابات بما يتفق تماماً مع القانون الصربي. ورفضت سلطات كوسوفو إجراء أي انتخابات محلية صربية في كوسوفو، وحذرت أنها ستستخدم كل الوسائل المتاحة لمنعها. وكجزء من الجهود الدولي الرامي إلى تجنب وقوع اشتباك مباشر، تبادل ممثلي الخاص رسائل مع الحكومة الصربية، مما تمخض عنه الاتفاق على عدم إجراء انتخابات محلية في كوسوفو في أيار/مايو، بل إعادة النظر في المسألة في موعد مقبل. وفي مواجهة اختلاف الآراء حول كيفية إدارة عملية الاقتراع في كوسوفو للانتخابات البرلمانية والرئاسية الصربية، عملت البعثة مع الشركاء الدوليين من أجل محاولة تحديد آلية يقبلها جميع أصحاب المصلحة، رغم اقتراب موعد الانتخابات، كانت المواقف الأساسية للأطراف بشأن هذه المسألة شديدة التباين.

٦ - واصطدمت الجهود الرامية إلى تخفيف التوتر خلال هذه الفترة بعدد من الحوادث التي تضاف إلى المشاكل في الميدان، والتي غالباً ما تتفاقم من جراء خطاب التآجيج الصادر عن جميع الأطراف. ومن أكثر التطورات إثارة للقلق سلسلة عمليات التوقيف المتبادلة التي تقوم بها الشرطة في كل من كوسوفو وصربيا. وفي ٢٥ شباط/فبراير، احتجزت شرطة كوسوفو ستة موظفين من وزارة الداخلية الصربية مقيمين في الجنوب الشرقي من كوسوفو، على أساس تهم سياسية. وفي ٨ آذار/مارس، ألقت شرطة كوسوفو القبض على اثنين من

موظفي الخدمة البريدية الصربية بسبب نقلهم فواتير ووثائق مصرفية صربية. وفي ١٢ آذار/مارس، أُلقي القبض على اثنين آخرين من موظفي البريد الصرب، في حين أُلقي القبض في ٢٧ آذار/مارس على أربعة من صرب كوسوفو في شرق كوسوفو بادعاء أنهم كانوا ينقلون مواد انتحائية. وفي اليوم التالي، أُلقي القبض على واحد من صرب كوسوفو يعمل في الخدمة البريدية الصربية وهو ينقل مدفوعات المعاشات التقاعدية لأشخاص في كوسوفو وتم حجز المدفوعات.

٧ - وفيما أشار إليه المسؤولون في بلغراد في البداية على أنه "معاملة بالمثل" لعمليات التوقيف في كوسوفو، أُلقت الشرطة الصربية القبض في ٢٨ آذار/مارس على رئيس نقابة عمال الحديد في كوسوفو بتهم أعمال تجسس زعم أنه قام بها لصالح حلف الناتو عام ١٩٩٩، ووضع رهن الحبس الاحتياطي لمدة ٣٠ يوما. وفي ٣١ آذار/مارس، احتجز الدرك الصربي اثنين من أفراد شرطة كوسوفو يرتدون زيا نظاميا، واتمهما بحيازة أسلحة بدون إذن؛ وكان ذلك في ظروف وفي موقع ما زالت قوة الأمن الدولية في كوسوفو تحقق فيها. وأطلق سراحهما وسُلما لاحقا إلى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

ثالثا - شمال كوسوفو

٨ - في ١٤ و ١٥ شباط/فبراير، رغم الانتقادات التي وجهتها سلطات كوسوفو والمجتمع الدولي والحكومة الصربية، قامت البلديات الصربية في شمال كوسوفو بإجراء "استفتاءها" العام على السؤال التالي: "هل تقبلون مؤسسات جمهورية كوسوفو؟" وادعى منظمو الاستفتاء أن نسبة الإقبال قد بلغت ٧٥,٢٩ في المائة وأن نحو ٩٩,٧٤ في المائة من المشاركين قد ردوا سلبا على السؤال المطروح. وأدانت سلطات كوسوفو الاستفتاء على أنه "عمل غير قانوني"، بينما شددت البعثة والجهات الدولية الأخرى المعنية على أنه لا يترتب عليه أي أثر قانوني. بيد أن منظمي الاستفتاء ما زالوا يستخدمون لهجة التحدي، ويعتزمون إجراء انتخابات محلية بغض النظر عن أي موقف رسمي تتخذه بلغراد أو المجتمع الدولي.

٩ - وواصل ممثلي الخاص العمل مع القادة الصرب في الشمال وحثهم بصفة خاصة على تحسين اتصالاتهم وحوارهم مع القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو للسماح بحرية التنقل دون عراقيل. وتواصل بعثة الاتحاد الأوروبي نقل أفراد شرطة كوسوفو وموظفي الجمارك حوا إلى البوابتين ١ و ٣١، بينما يواصل الصرب في شمال كوسوفو ردا على ذلك رفض منح البعثة الأوروبية حرية كاملة

وغير مشروطة للتنقل، رغم التحسينات التي طرأت في هذا المجال منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

١٠ - وبعد قيام الشرطة الصربية، عقب انتظار طويل، بإزالة الحواجز من الجانب الشمالي من منطقة السلامة الأرضية، استؤنفت حركة المرور ببطء في البوابتين ١ و ٣١. وفي ٢٦ آذار/مارس، أعلنت بعثة الاتحاد الأوروبي أن البوابة ١ مفتوحة أيضا لحركة المرور التجارية. وتؤدي قوات الشرطة والجمارك التابعة للبعثة الأوروبية وظائف تنفيذية في كلتا البوابتين في حين يستمر وجود شرطة كوسوفو وجماركها. وأدت الإجراءات المنسقة التي اتخذتها قوة كوسوفو والشرطة الصربية أيضا إلى إغلاق بعض نقاط العبور غير المصرح بها التي كانت تستخدم بشكل مكثف بدلا من البوابتين ذاهما.

١١ - وما زال الوضع في الشمال بالغ الحساسية إزاء أي تطورات سياسيات بين بريشتينا وبلغراد، وشهد انتكاسات كما شهد خطوات صغيرة إلى الأمام طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وتأثر الرأي العام في الشمال إزاء بعثة الاتحاد الأوروبي سلبا بالالتباس حول تنفيذ ترتيبات الحوار بشأن حرية التنقل وبشأن الإدارة المتكاملة لنقاط العبور. وكان صرب كوسوفو يسارعون إلى الرد على أي شعور بأنه لم يجز إعلامهم أو التشاور معهم بدرجة كافية بشأن أحكام الاتفاقات. وتواصل البعثة مساعيها الرامية إلى إبقاء قنوات الحوار المحلية مفتوحة والحد من مجال سوء التفاهم لئلا يتحول إلى مشاكل أكبر في الميدان، وذلك عن طريق عقد اجتماعات تنسيق الشؤون الأمنية التي تتولى تيسيرها بعثة الأمم المتحدة ومن خلال مشاركة ممثلي الخاص المباشرة.

١٢ - وعلى الرغم من ذلك، فإن خطر وقوع حوادث أشد خطورة ما زال قائما على الدوام. ففي الساعات الأولى من يوم ٨ نيسان/أبريل، وقع انفجار ألحق أضرارا بشقة أرضية في حي متعدد الأعراق في شمال ميروفيتشا، وأسفر عن مقتل واحد من ألبان كوسوفو بالغ من العمر ٣٨ وإصابة اثنين من أطفاله؛ ونجت زوجته دون إصابة. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، في إحدى الضواحي القريبة، اعتدى ثلاثة من شباب ألبان كوسوفو على أحد صرب كوسوفو بالغ من العمر ٦٦ عاما، اضطر إلى دخول المستشفى، لإصابته بجروح خطيرة في الصدر والرأس. وردت شرطة كوسوفو على ذلك بمحاولة إنشاء نقاط حراسة ثابتة جديدة في المنطقة قام السكان من صرب كوسوفو بمقاومتها بعنف.

رابعاً - التعامل بين بريشتينا وبلغراد

١٣ - في الجلسة التاسعة للحوار الجاري بوساطة الاتحاد الأوروبي، التي عقدت في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ شباط/فبراير، توصل الطرفان إلى اتفاق بشأن تمثيل كوسوفو وتعاونها على الصعيد الإقليمي. وتتيح الاستنتاجات المتفق عليها أن تشارك كوسوفو بنفسها وتتكلم عن نفسها في الاجتماعات الإقليمية، وتنص على أن تكون "كوسوفو*" هي التسمية الوحيدة المستخدمة. وتنص الحاشية المرتبطة بالعلامة النجمية على ما يلي: "لا تخل هذه التسمية بالمواقف المتعلقة بالمركز، وهي تتوافق مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن إعلان استقلال كوسوفو". وتنص الترتيبات التي جرى التوصل إليها في بروكسل أيضاً على أن تكون كوسوفو قادرة على توقيع اتفاقات جديدة في إطار هذه التسمية. وفيما يتعلق بالاتفاقات القائمة التي وقعتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو نيابة عن كوسوفو، قرر الطرفان ترك أمر حضور البعثة للاجتماعات ذات الصلة إلى البعثة لتحده.

١٤ - ومن أجل تشجيع الجهات المضيفة للاجتماعات الإقليمية على تجنب عرض الرموز الوطنية، التزم كلا الطرفين وميسر الاتحاد الأوروبي بإبلاغ المنظمات الإقليمية ذات الصلة بالمبادئ المتفق عليها. وبما أن الاتفاق لا ينص على الطريقة الدقيقة لاستخدام الحاشية، فقد أدت التفسيرات المختلفة إلى مشاكل فيما يتعلق بمشاركة كوسوفو في عدد من الاجتماعات الإقليمية. وتصر بلغراد على وضع الحاشية على اللوحات الاسمية تحت "كوسوفو" مباشرة، بينما تقول بريشتينا إن اللوحة الاسمية ليست المكان المناسب للحاشية. وتبعا لغياب الحاشية أو وجودها، تشعر إما بريشتينا أو بلغراد بالإحباط كلما جرى تجاهل أحد تفسيريهما للاتفاق وتردان إما بمقاطعة الاجتماع أو الانسحاب منه. وبالتالي فإن التفسيرين المتعارضين قد أعاقا قدرة بريشتينا أو بلغراد على المشاركة في نفس المحافل الإقليمية، وهما يشيران أيضاً إلى بعض أوجه القصور الكامنة في آليات ضمان تنفيذ الاتفاقات.

١٥ - وقد اتصلت البعثة بمختلف المبادرات التي تقوم بتقديم التسهيلات لها، من أجل استكشاف المواضيع التي يمكن أن تكون قادرة على تقديم المساعدة فيها لإنهاء الاختلاف على تنفيذ الاتفاق. ولا يزال اهتمام البعثة منصبا على تيسير مشاركة كوسوفو في المحافل الإقليمية، وذلك تماشيا مع جوهر ولايتها. وفي الوقت نفسه، ستحدد البعثة حاجتها إلى حضور الاجتماعات التي تعقد في إطار الاتفاقات التي تشكل طرفا موقعها عليها نيابة عن كوسوفو.

١٦ - وأبرم الطرفان أيضا في جلسة الحوار التاسعة بروتوكولا تقنيا يوفر بعدا تشغيليا للاتفاق المتعلق بالإدارة المتكاملة لنقاط العبور الذي جرى التوصل إليه في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويهدف البروتوكول إلى تمكين الوكالات والكيانات ذات الصلة من إعداد القضايا العملية، بما في ذلك مواقع نقاط العبور، والوجود الدقيق للسلطات (الجمارك، والشرطة، والوكالات المعنية بالصحة الحيوانية والنباتية)، وميزانيتها ومصادر تمويلها، واستعمال الأزياء الرسمية والشارات، وتبادل المعلومات ومعالجتها.

١٧ - وفي متابعة للاتفاق الذي جرى التوصل إليه في ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ فيما يتعلق بالقبول المتبادل بالشهادات الجامعية، تعقد الاتحاد الأوروبي مع مؤسسة تضطلع بدور الطرف الثالث، هي مؤسسة "سبارك"، لتتولى التحقق من الشهادات الجامعية على أرض الواقع. وبعد التحقق من أن الشهادات قد أُصدرت حسب الأصول، تقدم هذه الشهادات إلى رابطة الجامعات الأوروبية لتصدق عليها لجنة من الخبراء الأكاديميين. وقبل هذا الاتفاق، كانت البعثة توفر التصديق على هذه الوثائق.

١٨ - وفي ٤ نيسان/أبريل، رُجمت بالحجارة سيارتان تابعتان للحكومة الصربية كانتا تقلان مسؤولين صربيين يقومون بزيارة بريشتينا لمناقشة تنفيذ اتفاق الحوار بشأن السجلات المساحية بينما كانتا برفقة سيارة تابعة لشرطة كوسوفو. ونتج عن ذلك إصابة عضو واحد من الوفد على الأقل بجروح طفيفة، لكنه رفض الحصول على المساعدة الطبية. وكسرت نافذة السائق في كل من السيارتين في الحادث. واحتجزت شرطة كوسوفو ثلاثة أشخاص مشتباه فيهم، لكنها أطلقت سراح اثنين منهم في وقت لاحق من نفس اليوم بعد استجوابهم.

١٩ - ومن المتوقع أن يُستأنف عقد الاجتماعات بعد الانتهاء من الانتخابات الصربية.

خامسا - الأمن

٢٠ - تميزت الحالة الأمنية عموما في كوسوفو بالتوترات المذكورة أعلاه، وكذلك بحوادث ذات صلة بالسلب والسرقة والاعتداء والحيازة غير القانونية للأسلحة النارية والذخائر والتهريب والاتجار بالبشر والمخدرات. واضطلعت شرطة كوسوفو بعدد من العمليات الناجحة ضد أفراد ضالعين في الجريمة المنظمة الخطيرة، وخصوصا في منطقة غييلان/غنييلان وفي بريشتينا، حيث يتركز الوجود الدولي.

٢١ - وفي الوقت نفسه، بدأ أن الجرائم التي تستهدف طوائف الأقليات، بما في ذلك التخويف والاعتداء والسرقة والحرق عمدا والتخريب والإضرار بالكنائس الأرثوذكسية الصربية والممتلكات المتزلية، آخذة في الازدياد مقارنة بنفس الفترة قبل سنة واحدة.

٢٢ - وردا على الاتجاه المتزايد الملاحظ في أعمال السلب التي تستهدف طوائف الأقليات، عملت البعثة مع سلطات كوسوفو وحثتها على اتخاذ تدابير وقائية محددة من أجل محاولة عكس هذا الاتجاه. وتجري معظم أعمال السلب في منازل صرب كوسوفو غير الموجودين في كوسوفو؛ وكثيرا ما يؤدي عدم كفاية الاستعدادات الأمنية إلى تعريض هذه المنازل بشكل خاص للسلب. وحثت البعثة أيضا المشردين من تلك المنازل على الاستفادة من التدابير المتاحة لتأمين ممتلكاتهم على نحو أفضل.

٢٣ - وبعد سلسلة من حوادث العنف وارتفاع حدة التوترات في الجزء الغربي من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في مطلع آذار/مارس، تعرضت سفارة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في بريشتينا إلى الهجوم بالحجارة في ١١ آذار/مارس هجوم وبقنبلة مولوتوف في ١٦ آذار/مارس، مما تسبب في وقوع حريق صغير في مبانيها، لكن دون أن يسفر ذلك لحسن الحظ عن وقوع إصابات.

سادسا - سيادة القانون

٢٤ - واصلت البعثة رصد الأنشطة وممارسة بعض المسؤوليات في مجال سيادة القانون، وكذلك التعاون على الصعيد التقني مع وزارات العدل والداخلية في كوسوفو وصربيا. واستمر المأزق بين وزارتي العدل فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة، حيث لم تجهز الوزارة في كوسوفو أي وثائق تلقتها من الوزارة الصربية عبر البعثة، ولم تجهز الوزارة الصربية أي وثائق تلقتها مباشرة من الوزارة في كوسوفو.

٢٥ - وواصلت البعثة توفير خدمات تصديق الوثائق، وذلك لسكان كوسوفو وبناء على طلب الدول التي لم تعترف بكوسوفو على حد سواء، ويتعلق ذلك أساسا بالتصديق على وثائق الأحوال المدنية والمعاشات التقاعدية.

٢٦ - ويسرت البعثة تفاعل سلطات كوسوفو مع الإنتربول والدول الأعضاء فيها على أساس يومي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جهزت ٨ طلبات جديدة لإصدار إشعارات دولية بشأن أشخاص مطلوبين. ويسرت البعثة إصدار ١٠ نشرات حمراء خاصة بالإنتربول بهدف إلقاء القبض على مشتبه فيهم مطلوبين دوليا وتسليمهم لاحقا إلى كوسوفو. بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

٢٧ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، اجتمع المدعي العام الرئيسي لفرقة العمل الخاصة التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والمكلفة بالتحقيق في مزاعم الاتجار بالأعضاء البشرية، جون كلينت ويليامسون، برئيس وزراء ألبانيا، سالي بيريشا، الذي أعرب عن استعداده لتوقيع اتفاق يتيح لفرقة العمل التنفيذ الكامل لولايتها فيما يتعلق بالتحقيقات بأسرع ما يمكن.

٢٨ - وفي ١٥ شباط/فبراير، قامت الرئيسة اتيفيت جهجاغا بافتتاح مجلس وطني لمكافحة الفساد. ويكلف المجلس بوضع الأولويات الاستراتيجية في مجال مكافحة الفساد في كوسوفو، واقتراح التعديلات والأنظمة التشريعية، وتقديم مقترحات لتحسين التنسيق فيما بين الوكالات في هذا المجال.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت البعثة تعمل في قضية الأشخاص المفقودين وقدمت الدعم للطرفين. ولا تزال مسألة الأشخاص المفقودين تشكل عقبة رئيسية في طريق المصالحة بين الطوائف. وفي ٩ آذار/مارس ٢٠١٢، عقد فريق بلغراد - بريشتينا العامل المعني بالأشخاص المفقودين اجتماعه الثاني والثلاثين في بريشتينا، برئاسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وشارك وفدا بلغراد وبريشتينا جنبا إلى جنب مع ممثل البعثة؛ وحضر ممثل لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بصفة مراقب. وقدم كل من الوفدين تقريراً عن الوفاء بالالتزامات ذات الصلة والوثائق المتبادلة خلال الاجتماع السابق الذي عقد في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وفي غضون ذلك، جرى التعرف على رفات أربعة أفراد. وتقدر اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن نحو ٧٩٣ ١ شخصاً لا يزالون في عداد المفقودين نتيجة النزاع.

سابعاً - الاقتصاد

٣٠ - تماشياً مع النتائج المستمدة من تقييمات سابقة أجراها صندوق النقد الدولي، لا يزال اقتصاد كوسوفو يواجه الاضطرابات المالية في منطقة اليورو على نحو جيد نسبياً، مما يعكس، في جملة أمور، اندماجه المحدود في الأسواق المالية العابرة للحدود.

٣١ - وإن احتمال حدوث مزيد من التدهور في أوضاع سوق العمل في البلدان الأوروبية، حيث يعيش معظم الكوسوفيين في الشتات، قد يؤثر سلباً على مستوى الحوالات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في كوسوفو. ونتيجة لذلك، نقح الصندوق توقعات النمو لعام ٢٠١٢ بتحفظ بنسبة ٣,٨ في المائة، بانخفاض طفيف عن توقعات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

التي كانت تقدر بنحو ٤ في المائة. ويتوقع أن يظل التضخم في عام ٢٠١٢ منخفضاً، قريباً من ١ في المائة.

٣٢ - ومن ٢٣ شباط/فبراير إلى ٥ آذار/مارس ٢٠١٢، أجرت بعثة من الصندوق إلى كوسوفو تقييماً ثانياً وأخيراً، استناداً إلى بيانات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، من البرنامج الذي يراقبه خبراء الصندوق وأجرت مناقشات مع سلطات كوسوفو حول ترتيبات احتياطية جديدة. وتوصلت بعثة الصندوق إلى اتفاق على صعيد الموظفين مع الحكومة حول برنامج اقتصادي يمكن أن يدعمه ترتيب احتياطي لمدة ٢٠ شهراً بمبلغ يقارب ١٠٧ ملايين دولار. ويمكن الانتهاء من معظم الإنفاق المشروط بموجب الترتيب الاحتياطي في عام ٢٠١٢. وأن الموافقة على الترتيب الاحتياطي من قبل مجلس إدارة الصندوق تقتضي الاعتماد المسبق لقوانين جديدة حول الأعمال المصرفية والتمويل البالغ الصغر، وحول صندوق المعاشات التقاعدية.

٣٣ - ويواصل الصندوق إجراء رصد دقيق للعوامل الرئيسية التي تشمل استمرار مواصلة عملية الدمج المالي التي بدأت مع البرنامج الذي يراقبه خبراء الصندوق وينبغي أن يؤدي إلى وضع ميزانية مستدامة خلال فترة سنتين، وترسيخ السياسة المالية على المدى الطويل، وتعزيز تخطيط الميزانية وتنفيذها. ويشمل ذلك وضع مبادرات تكاليف الإنفاق بدقة لكفالة الاستدامة المالية، وعلى نحو أكثر تحديدا فيما يتعلق بالاستحقاقات لقدامى المحاربين والسجناء السياسيين السابقين، وكذلك المعاشات التقاعدية والإصلاحات المقررة في قطاع الصحة والخدمة المدنية.

٣٤ - وفي ٦ نيسان/أبريل، أرغمت شركة تعدين ترييتشا في شمال كوسوفو على تفريغ ١٩ شاحنة من مشتقات المعادن كانت وجهتها الجبل الأسود. وأوقفت الجمارك في كوسوفو الشاحنات بناء على تعليمات صادرة من هيئة الخصخصة في كوسوفو، بعد أن تم تجهيزها للتصدير عبر محطة الجمارك في جنوب ميتروفيتشا. وكانت الجمارك في كوسوفو قد منعت شحنات شركة تعدين ترييتشا في مناسبات سابقة، لكن مدير الشركة أعرب عن قلقه بأن منع التصدير الأخير قد يؤدي في نهاية المطاف إلى إغلاق الشركة.

ثامنا - العائدون والمجتمعات المحلية

٣٥ - أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن عودة ١٣٦ شخصاً بشكل طوعي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢، منهم ٣٣ من ذوي أصول صربية في كوسوفو، و ١٠ من طائفة الروما في كوسوفو، و ٨٣ من ذوي أصول أشكالية/مصرية في كوسوفو،

و ٨ من بشناق كوسوفو و ٢ من أقلية ألبانية في كوسوفو. وكان العدد الإجمالي للعائدين خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٢ أقل بحوالي ٤٨ في المائة مما كان عليه في نفس الفترة من عام ٢٠١١ (٢٦٤ شخصا). وتعزو المفوضية هذا الانخفاض بصورة رئيسية إلى عدم توافر أراض للعائدين، وإلى عدد المنازل المحدود التي يجري بناؤها.

٣٦ - وبالإضافة إلى شركائها في التنفيذ والدول المانحة، واصلت المفوضية تقديم الدعم المالي وأشكال الدعم الأخرى لبلديات كوسوفو لتنفيذ أنشطة التوعية للمشردين خارج كوسوفو وداخلها، شملت زيارات الإبلاغ وزيارات الاستكشاف. وأجريت ثماني زيارات استكشاف في كوسوفو خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٢، استفاد منها ٧٤ مشرداً في صربيا، و ٨ مشردين في الجبل الأسود. وتجري حالياً عدة مشاريع لمساعدة العائدين، منها مشروع العودة والإدماج بتمويل من الاتحاد الأوروبي في خمس بلديات للبدء في إعادة بناء المنازل. وتدعم الحكومة البريطانية مشروعها الثاني للعائدين في الجزء التاريخي من مدينة بريزرن، وتقدم مساعدات تشمل بناء منازل لـ ١٥ أسرة من صرب كوسوفو. ومن المقرر أن يستكمل المشروع في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣.

٣٧ - وأعادت البلدان المضيفة، لا سيما في أوروبا الغربية، ٧٣٩ فرداً، منهم ١٩٨ فرداً من الأقليات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووفقاً لإحصاءات المفوضية، فإن من بين العائدين قسراً ١٨١، كان ١٠٩ منهم من طائفة الروما العجيرية في كوسوفو، و ٢٨ من ذوي أصول أشكالية/مصرية في كوسوفو، و ١٥ من أصول غورانية في كوسوفو، و ١٤ من بشناق كوسوفو، و ١١ من ذوي أصول صربية في كوسوفو، و ١ من أصول تركية في كوسوفو وثلاثة من أصول ألبانية في كوسوفو في حالة أقلية.

٣٨ - ولا تزال البلديات تواجه صعوبات مالية لإعادة دمج العائدين قسراً. فبالنسبة لبعض البلديات، بما فيها بريشتينا، فإن عدم وجود مكتب بلدية عامل للمجتمعات المحلية والعائدين، يقوم بتنسيق المساعدات المتعلقة بإعادة الإدماج مع وزارة الداخلية، يفاقم الأوضاع. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن بدء مشروع التوظيف وإعادة الإدماج المستدام، الذي يهدف إلى مساعدة العائدين على إعادة إدماجهم في سوق العمل، بالتعاون مع وزارة العمل والرعاية الاجتماعية ووزارة الداخلية.

٣٩ - ومنذ بداية عام ٢٠١٢، قدمت المنظمة الدولية للهجرة المساعدة لاستقبال ونقل ٢٦١ شخصاً عائداً في إطار برنامج العودة الطوعية وإعادة الإدماج بمساعدة بلدان أوروبا الغربية. وكان ثلثا العائدين الذين قدمت لهم المساعدة من الذكور البالغين.

٤٠ - واستعرضت سلطات كوسوفو خدمة النقل بالحافلات للأغراض الإنسانية الذي ورثته من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي اجتماع عقدته اللجنة التقنية في ٢٧ شباط/فبراير، أقرت وزارة البنية التحتية في كوسوفو بأهمية خطوط الحافلات، لكنها جادلت بأن القوانين ذات الصلة التي تنظم عملها قديمة. كما استعرضت الوزارة خطوط الحافلات الحالية البالغ عددها ٣٧ بسبب تحسن الوضع الأمني في جميع أنحاء كوسوفو، وإساءة استخدامها المزعوم من قبل الموظفين الحكوميين. وفي الوقت نفسه، وافقت على طلب قدمته بلدية شتيريتشي/شتيريتشي، لإقامة خط حافلات للأغراض الإنسانية، يربط منذ ١٧ كانون الثاني/يناير فيريزاي/أوروشيفاتش، وشتيريتشي/شتيريتشي، وبيروزفيتشي/بيروزفيتش، ثلاثة أيام في الأسبوع. إلا أن صرب كوسوفو في بلدية غوراجديفتش/غوراجديفاتش في بيه/بيتش، اشتكوا من إعاقة حرية حركتهم منذ أواخر كانون الثاني/يناير بعد إلغاء خدمة الحافلات للأغراض الإنسانية هناك.

٤١ - وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير هطول ثلوج غزيرة غير معتادة، أدت إلى وقوع عدد من القتلى وخسائر مادية كبيرة. وفي قرية رستليتشي/رستليتشا في بلدية دراغاش، أدى انهيار كتلة ثلجية ارتفاعها ١٠ أمتار وعرضها ٥٠٠ متر، إلى مقتل ١٠ أفراد من عائلة من أصل غوراني في كوسوفو في بيتهم وتدمير تسعة منازل أخرى كانت فارغة آنذاك. وعرضت الثلوج الغزيرة مئات العائلات الضعيفة أصلاً في المناطق الريفية إلى أخطار متزايدة. ونتيجة لذلك، أعلنت بعض البلديات حالة الطوارئ. وغادرت ست عائلات صربية في كوسوفو في بلدية فيريزاي/أوروشيفاتش إلى صربيا، ويفاد أن ذلك بسبب شح الكهرباء والماء. وعلى الرغم من أن السلطات المحلية والمركزية، فضلاً عن الحكومة الصربية، كانت قد قدمت لأشد الأسر احتياجاً مواد غذائية وحطب تدفئة ومواد صحية، فإن قدرتها على معالجة الأوضاع الإنسانية وحالات الطوارئ محدودة. ومن الناحية الإيجابية، فقد أطلق الشتاء الشديد البرودة عدة مبادرات لإدارة البيئة والكوارث في كوسوفو.

تاسعاً - التراث الثقافي والديني

٤٢ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير مشاورات مكثفة بشأن مستقبل لجنة تنفيذ أعمال التعمير. وأسفرت الزيارتان اللتان اضطلع بهما مجلس أوروبا إلى كوسوفو عن تكوين بعثة مشتركة تضم معهد حماية المعالم في بلغراد ووزارة الثقافة والشباب والرياضة في كوسوفو بالإضافة إلى خبراء مستقلين أجرت تقييماً للعمل الإجمالي الذي اضطلعت به اللجنة منذ أن أنشئت في عام ٢٠٠٥. وما زالت البعثة المشتركة التي وضعت تقديرات التكاليف قبل الشروع في العمل ملزمة بإنجاز ترميم مواقع التراث الديني. وفي أثناء ذلك، ناشد الأسقف

تيودوسييه، راعي أبرشية راشكا، في ١٧ آذار/مارس، أثناء قداس نظم لإحياء الذكرى الثامنة لأعمال الشغب التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤ بالتبرع لإنجاز أعمال الترميم هذه.

٤٣ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تشاورت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مع الكنيسة الأرثوذكسية الصربية والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو بشأن وضع ترتيبات أمنية لمواقع الأورثوذكس الصرب. وفي أعقاب قرار اتخذته مجلس شمال الأطلسي، بدأت القوة الأمنية الدولية في كوسوفو، في آذار/مارس، بنقل المسؤوليات الأمنية تدريجياً إلى شرطة كوسوفو في دير ديفيتش، أحد المواقع العائدة إلى الكنيسة الأرثوذكسية الصربية التي ما زالت تحت حماية هذه القوة. وبالنظر إلى المخاطر الأمنية المحتملة والمحيطه بالموقع الذي تضرر مرتين منذ عام ١٩٩٩، وضعت القوة صيغة خاصة لنقل المسؤوليات الأمنية تدريجياً، وهي صيغة تضمنت إنشاء مركز تفتيش ثابت لشرطة كوسوفو، مع احتفاظ بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو التي تحتفظ بمهام "التدريب والرصد وإسداء المشورة" ومواصلة القوة الأمنية الدولية في كوسوفو ضمان توفير بيئة سالمة وأمنة في المنطقة. بيد أن الكنيسة الأرثوذكسية الصربية ما زالت قلقة إزاء نقل المسؤوليات الأمنية في دير ديفيتش، وتعتبر ذلك أمراً سابقاً لأوانه.

٤٤ - وما برحت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تيسر أنشطة اليونسكو في كوسوفو. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استكملت اليونسكو تقديم العطاءات وانتقلت الشركاء التنفيذيين لإعادة تشييد ثلاثة مواقع للتراث العالمي محددة من اليونسكو وممولة من الاتحاد الروسي، وهي: دير فيسوكي ديتشاني وونصب غازيمستان التذكاري وبطيركية بيتش. ويتواصل ترميم لوحات الفريسكو في موقع اليونسكو الرابع، وهو كنيسة بوغوروديتشا لبيفيتشكا، ويمول من مجموع تبرعات قدمتها عدة بلدان.

٤٥ - وما تزال كفاءة الآلية المنشأة لحماية التراث الديني والثقافي الصربي تعد أولوية من أولويات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وعموماً، ما تزال هناك مقاومة كبيرة في صفوف سكان كوسوفو الألبان للتدابير التشريعية ولتنفيذها، وذلك بهدف حماية ثقافة الصرب ومواقعهم الدينية، وتستمر الفجوة القائمة بين الالتزامات التي قطعتها سلطات كوسوفو في هذا المجال وتنفيذها. وقد أدى ذلك إلى أن تواصل الكنيسة الأرثوذكسية الصربية الاعتماد على الوسطاء الدوليين في تسوية منازعاتها مع السلطات المحلية. ويبقى دور ميسر الاتحاد الأوروبي لحماية التراث الديني والثقافي للكنيسة الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو دوراً بالغ الأهمية. وقد نجحت جهود الوساطة التي يبذلها المجتمع الدولي بدرجات متفاوتة في قضيتي ممر المشاة المثيرة للجدل ومشروع مضخة المياه الذي ينفذ بالقرب من

بطريقة بيتش. وتدخل المجتمع الدولي وميسر الاتحاد الأوروبي، في بلدية ديشان/ديشاني، هو وحده الذي ضمن رفض المحافظ لمشروع الطريق السريع وشق طريق جديد اللذين شكلا انتهاكاً واضحاً للتشريع الذي يحمي دير فيسوكي ديتشاني.

٤٦ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أُبديت احتجاجات عامة على مشاريع القوانين التي تتعلق بمناطق الحماية الخاصة في قرية هوتشي ومادهي/فيليكاهوتشا (في بلدية راهوفيتش/أوراهوفاتش) وفي وسط مدينة بريزرين التاريخي، والتي ما زال استعراضها قائماً بعد القراءة الأولى التي أجرتها جمعية كوسوفو. وفي نهاية كانون الثاني/يناير، نُظم احتجاج في بريزرين اشتركت فيه حركة تقرير المصير المعارضة ومنظمات المجتمع المدني لألبان كوسوفو. وزعم المحتجون أن الالتزام المنبثق عن أحد مشاريع القوانين والمتعلق بالتشاور مع الكنيسة الأرثوذكسية الصربية بشأن بناء وسط مدينة بريزرين من شأنه أن يعيق التنمية الحضرية. وفي آذار/مارس، اشتكت طائفة كوسوفو الصربية في هوتشي ومادهي/فيليكاهوتشا إلى وزارة الثقافة والشباب والرياضة عبر رسالة تطلب فيها وقف عملية الخصخصة المقررة لبناء تاريخي يقع وسط القرية. فهذا البناء الذي يعتبر أحد أصول التراث الثقافي الرئيسية في القرية، هو بناء أعادت منظمة غير حكومية دولية بناءه سابقاً وأصبح المجتمع المحلي يستخدمه مركزاً ثقافياً.

٤٧ - وتواصلت أعمال التخريب أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أصبح اثنا عشر موقعاً من مواقع التراث الثقافي والديني، بما فيها تسع كنائس أرثوذكسية صربية ومقابر للأرثوذكس الصرب وجامعين وكنيسة كاثوليكية أهدافاً لأعمال السرقة والتخريب.

عاشراً - حقوق الإنسان

٤٨ - قام كل من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وشركائها بتنشيط فريق الاتصال الدولي المعني بحقوق الإنسان، وهو منتدى لتبادل المعلومات ووضع الاستراتيجيات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في كوسوفو. وقد استأنف اجتماعاته الدورية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٤٩ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأت سلطات كوسوفو فريقاً عاملاً يتولى وضع خطة عمل لتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

٥٠ - وباشرت وكالة المساواة بين الجنسين ومؤسسات أخرى معنية، بدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وضع خطط للتدريب على منع العنف العائلي وأنشطة أخرى طوال عام ٢٠١٢. وأكدت البعثة الحاجة إلى زيادة الموارد المالية والبشرية اللازمة لتقديم

المساعدة بصورة ملائمة إلى ضحايا العنف العائلي؛ ولا توجد حالياً أية برامج متاحة لإعادة دمج الضحايا في حال غادروا مأواهم. وقد أُنجزت خطة العمل التي وضعتها سلطات كوسوفو بشأن العنف العائلي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ أثناء الفترة المشمولة بالتقرير؛ وستتابع البعثة عن كثب تنفيذها في المستقبل.

٥١ - وأقامت عدة منظمات مناسبات في جميع أرجاء كوسوفو في ٨ آذار/مارس لتعزيز حقوق المرأة والمساواة بينها وبين الرجل أثناء الاحتفال باليوم الدولي للمرأة. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاشتراك مع وكالة المساواة بين الجنسين، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بالإضافة إلى الشبكة النسائية في كوسوفو، بتنظيم مائدة مستديرة بشأن تمكين المرأة الريفية - التحديات والدعم المؤسسي. وقد حضر هذه المناسبة وزير الزراعة ووزراء آخرون.

٥٢ - وتركزت أنشطة أخرى حول مكافحة العنف ضد المرأة وتحسين إمكانية وصولها إلى العدالة. وعقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع التجمع النسائي لجمعية كوسوفو، مناسبة لمناقشة موضوع "المرأة في كوسوفو وإمكانية وصولها إلى العدالة". وأطلقت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا سجلاً لإسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى ضحايا العنف العائلي، وأصدرت تقريراً يستنتج حدوث حالات تأخير مفرط في اتخاذ المحكمة القرار بشأن شكاوى العنف العائلي في كوسوفو، ونظمت حملة توعية إعلامية للترويج لخط هاتفي أنشئ حديثاً لتقديم المساعدة في مجال العنف العائلي ومكافحة الاتجار.

٥٣ - ولم يتلق النواب الخمسة لأمناء المظالم المعيّنين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ رواتبهم بعد. وقد نص قانون مؤسسة أمين المظالم على أن ينظم قانون مرتبات كبار الموظفين مسألة دفع مرتباتهم، بيد أن هذا القانون لم يسن بعد. وطلب أمين المظالم اللجوء، كتدبير مؤقت، إلى التوجيه الإداري رقم ٦/٢٠٠٦ بشأن مؤسسة أمين المظالم في كوسوفو. بيد أن سلطات كوسوفو لم تستجب لهذا الطلب، مع أن مبادئ باريس لعام ١٩٩٣ (المبادئ المتعلقة بوضع المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان) تدعو إلى تزويد مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية بالتمويل الكافي الذي يجعلها مستقلة عن الحكومة وغير خاضعة للسيطرة المالية التي قد تؤثر على استقلالها.

٥٤ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، أحالت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مجموعة جديدة من تعليقات المتابعة إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن الملاحظات الختامية على تقرير صربيا الأولي المقدم بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية

والسياسية. وكان التركيز على العائدين وتعويض الممتلكات والمفقودين ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب.

٥٥ - وفيما يتعلق بالاعتقالات، التي جرت في ٢٥ شباط/فبراير، والتي شملت ستة أشخاص من صرب كوسوفو يعملون لصالح وزير الداخلية الصربي، في جنوب شرق كوسوفو، أفادت وسائل الأنباء أن الوحدات الخاصة لشرطة كوسوفو تمارس الوحشية أثناء عمليات الاحتجاز. وانتقدت السلطات الصربية العملية ودعا أمين مظالم كوسوفو إلى إجراء تحقيق رسمي. واضطلعت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بزيارة إلى أسر ثلاثة أشخاص من المحتجزين؛ وتؤكد المقابلات والملاحظات على الأرجح استخدام الشرطة للقوة المفرطة.

حادي عشر - التمثيل الخارجي والتعاون الإقليمي

٥٦ - يسرت بعثة كوسوفو، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، مشاركة ممثلي كوسوفو في عدد من الاجتماعات التي عقدها كل من جماعة الطاقة واتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى ومرصد النقل لجنوب شرق أوروبا ومجلس التعاون الإقليمي، بالإضافة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقد أثر الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن التمثيل والتعاون على المستوى الإقليمي أثناء الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي على سلوك البعثة أثناء أداء دورها في التمثيل الخارجي. ومراعاة لعناصر الاتفاق الذي تم التوصل إليه، وبعد التشاور مع الأطراف المهمة، قدرت البعثة أن حضور بعض الاجتماعات ليس ضرورياً.

٥٧ - وبناء على طلب وجهته الإنتربول، قدمت البعثة عرضاً أثناء الاجتماع الستين للجنة الأوروبية للإنتربول الذي عقد يومي ٧ و ٨ شباط/فبراير ٢٠١٢ في ليون، بفرنسا. وقد جرت مناقشة الجوانب القانونية للتعاون مع البعثة. وفي الفترة من ١٣ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢، حضر ممثلون من مكتب اتصال الإنتربول لدى البعثة المؤتمر السنوي الثامن لرؤساء المكاتب المركزية الوطنية الذي عقد في ليون، أيضاً، والذي جرت أثناءه اتصالات مباشرة مع المكاتب المركزية الوطنية لبلدان مجاورة ومع ممثلي مديريات الإنتربول.

ثاني عشر - ملاحظات

٥٨ - في حين أن بلغراد وبريشينا قد حققنا المزيد من النتائج في الحوار الجاري في بروكسل، فضلاً عن التقدم المحرز في جدول أعمال كل منهما على الصعيد الأوروبي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، فإن التوتر والمواجهة على أرض الواقع لا يزالان يسببان مخاطر

ملموسة لتحقيق السلام والاستقرار في كوسوفو والمنطقة. ويحدوني الأمل في أن يتواصل تعزيز الاتجاهات الإيجابية للحوار والتقدم نحو التكامل الأوروبي وتطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد، على أن تنحسر تدريجياً اتجاهات التوتر والمواجهة.

٥٩ - وقد كانت مسألة الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية الصربية المقرر إجراؤها في ٦ أيار/مايو بمثابة أداة تنفيس عن المسائل والتوترات التي لم تحل، وذلك بسبب التباين الكبير في وجهات النظر لدى أصحاب المصلحة بشأن عقد تلك الانتخابات في كوسوفو. ويسرني، لذلك، أن الحكومة في بلغراد قد تشاورت مع بعثة الأمم المتحدة بشأن تنظيم الانتخابات المحلية في كوسوفو، واستجابت لنصيحة البعثة. وفي السياق نفسه، أشجّع جميع أصحاب المصلحة على التشاور والمشاركة البناءة من أجل استبانة الطرائق الملائمة لممارسة حقوق التصويت في كوسوفو فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية الصربية. ولا يمكن تسوية الخلافات حول مسائل حساسة من هذا القبيل إلا من خلال المشاركة السلمية، بدلاً من العنف أو استخدام القوة.

٦٠ - ويسرني أن ألاحظ الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في الحوار الذي يُيسره الاتحاد الأوروبي بشأن مسألة التمثيل والتعاون الإقليميين الحساسة. والخلافات اللاحقة حول تنفيذ الاتفاق تبين ضرورة وجود آليات قوية لرصد تنفيذ الاتفاقات التي يجري التوصل إليها، والمساعدة على وجه السرعة في حل أي نزاع من هذا القبيل. كما أرحب بإبرام بروتوكول تقني وفقاً للاتفاق الذي سبق أن أبرم بشأن الإدارة المتكاملة لنقاط العبور، والذي يمكن أن يؤدي، بمجرد تنفيذه، إلى استعادة حرية الحركة الكاملة في جميع أنحاء الشمال. ولذلك، فيأتي أحث الطرفين على تحديد التزامهما بالحوار، بعد فترة الانتخابات هذه، وتكثيف مشاركتيهما في معالجة القضايا الحساسة وتهيئة الظروف الملائمة لتطبيق الحلول المتفق عليها على أرض الواقع بكفاءة.

٦١ - ومع ذلك، فقد يُضيق المجال المتاح للحوار خلال الأشهر المقبلة، إذا لم يستمر استتباب الهدوء، ولا سيما إذا افتقرت ردود فعل الناس على الحوادث والاستفزازات على أرض الواقع إلى الحكمة. وستؤدي الاعتقالات التعسفية والسلبية في مواجهة أعمال التعصب والخطاب العام المؤجج بالعداء إلى مزيد من التوتر والعنف حتماً، حسبما تبين خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير؛ وتحمل القيادة السياسية في كلا الجانبين المسؤولية عن أي نتائج من هذا القبيل. وفي هذا الصدد، أدعو القادة في كل جانب إلى ممارسة سلطتهم القيادية، من خلال الأفعال والأقوال على حدّ سواء، بصورة تُقلل من التوتر وتعزز وجود مناخ موات للحوار.

٦٢ - ويحدوني الأمل في أن يعزز أعضاء مجلس الأمن الرسائل التي وجهها ممثلي الخاص إلى الطرفين لتحقيق هذه الغاية. والمشاركة المستمرة من جانب الجهات المحلية والدولية أمر حيوي لردع التغيرات السلبية على أرض الواقع وإيجاد طرق إيجابية للمضي قدماً. كما أن الإجراءات التي تتخذها الجهات الدولية العاملة في إطار الأمم المتحدة والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يجب أن تكون متسقة استراتيجياً ومنسقة تنسيقاً وثيقاً.

٦٣ - وأخيراً، ما زال يساورني القلق إزاء اتجاه العودة الطوعية إلى كوسوفو الذي ما فتئ ينخفض، وأحدد دعوتي إلى إبداء إرادة سياسية قوية وتركيز الجهود من أجل عكس هذا الاتجاه. ويؤسفني أيضاً أنه لا يزال هناك بعض المقاومة للتدابير التي تهدف إلى حماية المواقع الثقافية والدينية الصربية في كوسوفو، وأحث السلطات الكوسوفية على مضاعفة جهودها من أجل سد الفجوة بين الالتزامات وتنفيذ الالتزامات في هذا المجال.

٦٤ - وأود أن أعرب عن امتناني لفريد ظريف، ممثلي الخاص، على قيادته البعثة وما بذله من جهود للنهوض بالتعاون بين جميع الجهات والحفاظ على الأمن والاستقرار. وأود أن أثني أيضاً على موظفي البعثة لعملهم المتواصل من أجل تيسير مشاركة أصحاب المصلحة، والمساعدة على نزع فتيل التوتر والمواجهات، مع الوفاء بمسؤوليات الأمم المتحدة وتحقيق أهدافها.

٦٥ - وختاماً، أعرب عن امتناني لشركاء الأمم المتحدة العاملين معها منذ زمن طويل في كوسوفو، أي الاتحاد الأوروبي والناٲو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، على ما تقدمه جميعها من دعم جوهري للبعثة وما تبديه من تعاون وثيق معها.

المرفق الأول

تقرير الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية
والسياسة الأمنية المقدم إلى الأمين العام عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي
المعنية بسيادة القانون في كوسوفو
(يشمل الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢)

١ - موجز

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تقديم المساعدة على تحقيق الإصلاحات المؤسسية الطويلة الأجل من خلال أنشطتها اليومية المتمثلة في الرصد والتوجيه وإسداء المشورة في قطاع سيادة القانون في كوسوفو. وقد أحرز المدعون العامون والقضاة العاملون في بعثة الاتحاد الأوروبي، في إطار جهود البعثة التنفيذية، تقدماً في عدة محاكمات. وستستمر محاكمة فاتمير ليماي وثلاثة متهمين معه. وقضت هيئة مشتركة تضم قضاة محليين وقضاة تابعين للبعثة ببراءة ستة من المتهمين العشرة في القضية المسماة بدعوى كليتشكي/كليتشكا. وفضلاً عن ذلك، استمر قضاة البعثة في النظر في قضايا الفساد والجريمة المنظمة المعروضة عليهم. وواصلت فرقة العمل الخاصة التابعة للبعثة العمل وفقاً لولايتها المتمثلة في التحقيق في المزاعم الواردة في تقرير المقرر الخاص لمجلس أوروبا، السناتور ديك، مارتي بشأن الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية. وقد عززت فرقة العمل من الناحية المؤسسية والتشغيلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإضافة إلى ذلك، لا تزال البعثة ملتزمة التزاماً قوياً بدعم الحوار بين بلغراد وبريشتينا الذي يتولّى الاتحاد الأوروبي تسييره وبدعم العمليات التشريعية في كوسوفو. وفي الوقت نفسه، على الرغم من التحسينات الطفيفة في الوصول إلى شمال كوسوفو، لا تزال الحواجز والمسائل الأمنية ذات الصلة تعوق عمل البعثة. وقد واصلت البعثة الاضطلاع بولايتها التنفيذية من خلال القيام بإجراءات التحقق على البوابتين ١ و ٣١ في مجال أعمال الشرطة والجمارك. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُعلن عن إعادة تشكيل البعثة في ضوء ما جرى من مستجدات في مجال سيادة القانون. ولن تؤثر التغييرات الهيكلية على بيان مهمة البعثة.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٢

لمحة عامة

الوضع الأمني في شمال كوسوفو لا يزال مصدر قلق، ويمكن وصفه على أفضل وجه بأنه هادئ ولكنه متوتر، مع وقوع حوادث عنف متفرقة. ووصول البعثة إلى شمال كوسوفو بعيد من أن يكون حراً ودائماً وغير مشروط، على الرغم مما يبذله المجتمع الدولي من جهود مستمرة.

والوضع الحالي يعوق بشدة قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها في شمال كوسوفو. ولا تزال توجد عدة حواجز، يقف عليها متظاهرون عادة، في مكائهم شمالي ميتروفيتشا وعلى الطرق الرئيسية في شمال كوسوفو، مما يقيد وصول البعثة إلى مراكز العمل، بما في ذلك نقاط العبور الرسمية على البوابتين ١ و ٣١. ويتغير الوضع يوميا، ولا يزال لا يمكن التنبؤ به، حيث تُمنع سيارات البعثة أحيانا من الوصول إلى مقاصدها.

ومع ذلك، واصلت البعثة الاضطلاع بولايتها التنفيذية، من خلال القيام بإجراءات التحقق المتعلقة بأعمال الشرطة والجمارك على الحدود عند البوابتين ١ و ٣١ وفقا للاتفاقات ذات الصلة المبرمة في إطار الحوار الذي يتولّى الاتحاد الأوروبي تسييره بين بلغراد وبريشينا. وفيما يتعلق بالحركة التجارية، ينطوي ذلك على مسح المستندات ضوئيا وإدخال المعلومات في قاعدة بيانات، وفي حالة الشك إجراء فحص جمركي. كما أعيد فتح البوابة ١ للحركة التجارية، بعد ترميمها.

وإضافة إلى ذلك، تتولّى البعثة رصد المهام في جميع مراكز شرطة كوسوفو في الشمال باستثناء زوبين بوتوك، حيث يعوق المتظاهرون الوصول إليها، وتقدّم التوجيه والمشورة بشأن تلك المهام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغت البعثة المحاورين الرئيسيين في شمال كوسوفو بوضوح أن الوصول الحر والدائم وغير المشروط أمر غير قابل للتفاوض.

واستأنفت محكمة منطقة ميتروفيتشا، التي لم تكن قيد الاستخدام خلال الأشهر الماضية بسبب الوضع السياسي والأمني وقيود الوصول إليها، أعمالها في ٧ آذار/مارس، وعُقد عدد من جلسات الاستماع منذ ذلك الحين. وهذا تطور آخر جدير بالترحيب من شأنه أن يُحسّن قدرات البعثة، التي كانت محدودة مؤخرا، على ممارسة سيادة القانون في شمال كوسوفو.

وعقد مجلس التنسيق المشترك المعني بسيادة القانون، وهو هيئة رفيعة المستوى تجمع بين البعثة ومكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو (مكتب الاتصال التابع للمفوضية الأوروبية سابقا) وحكومة كوسوفو، اجتماعا في شهري شباط/فبراير ونيسان/أبريل لمواصلة مناقشة الإنجازات والتحديات في عدد من المجالات ذات الأولوية، وبخاصة فيما يتعلق بالجريمة المنظمة والفساد.

وفي إطار الجهد الطويل الأمد الذي تبذله البعثة لبناء قدرات مستدامة لدى مؤسسات سيادة القانون في كوسوفو، ساهمت أيضا في تعزيز القدرات المستقلة لشرطة كوسوفو في مجال الإدارة، من أجل الأخذ بتغييرات منهجية في إدارة ميزانية شرطة كوسوفو، وتطوير مديريةية الاستخبارات والتحليل باعتبارها محورا فعالا لنظام الاستخبارات الجنائية التابع لشرطة كوسوفو. كما رصدت البعثة عملية التوظيف التي دامت أربعة أشهر لتعيين ١٣٥ من ضباط الشرطة الجدد، من بين ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ مرشح، ودعمت تدريب الشرطة على تنظيم الحشود ومكافحة الشغب، وساعدت الشرطة على إقامة نقاط تفتيش منهجية للمركبات، للتحقق من السيارات الغالية بغية كشف جرائم السيارات والتهرب من الضرائب.

وقدمت البعثة الدعم إلى المجلس القضائي في كوسوفو فيما يتعلق باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ووفق عليها مؤخرا، والتي ستسمح بوضع نظام معلومات جديد لإدارة القضايا. وساهمت البعثة أيضا في وضع نهج أكثر قوة يتبعه جهازا الشرطة والجمارك في كوسوفو للتقليل من عدد المناطق التي يسهل اختراقها حول مطار بريشتينا، واستبانث ثغرات كبيرة في الإجراءات المبسطة التي اعتمدت مؤخرا للتعامل مع الواردات التجارية من المواد الغذائية والسلع الأخرى، وهو ما يمكن أن يسهم في منع إساءة استخدام جماعات الجريمة المنظمة لهذه الضوابط التنظيمية الضعيفة.

وفي ٢٧ آذار/مارس، أعلن رئيس البعثة مغادرته بعد انتهاء فترته الحالية في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وعقب استعراض استراتيجي للبعثة، أجرته الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، أعلن عن إعادة تشكيل البعثة مع مراعاة ما وقع من مستجدات وما أُحرز من تقدم في مجال سيادة القانون. ومن المتوقع أن يبدأ الأخذ بالتغييرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

جرائم الحرب

في ٢١ آذار/مارس، قضت هيئة مؤلفة من قاض محلي واحد واثنين من قضاة البعثة بعدم قبول جميع البيانات والمذكرات الخاصة بأغيم زوغاي (المعروف بالشاهد X) في قضية جرائم الحرب ضد فاثمير ليماي وآخرين (ما يسمى بدعوى كليتشكي/كليتشكا). وفي ٣٠ آذار/مارس، قضت الهيئة ببراءة ستة من المتهمين العشرة في حين أن محاكمة فاثمير ليماي وثلاثة متهمين معه ستستمر. وقررت الهيئة أنه لا تزال هناك أدلة تستند إلى الظروف الواقعية والأحداث، مما يتطلب الاستمرار في المحاكمة الرئيسية، والاستماع إلى الأدلة التي قدمها الادعاء بشأن هذه المسائل، وإعطاء الفرصة للدفاع كي يقوم بفحصها.

الفساد

واصلت هيئات مشتركة مؤلفة من قضاة محليين وقضاة من البعثة إجراءات محاكمة وزير العائدات المحلية والعائدين السابق، سلافيشا بتكوفيتش، المتهم بعدة جرائم منها الاختلاس أثناء شغل منصبه، وكذلك محاكمة نايم هوروغليتشا، المدير العام السابق للجمارك في كوسوفو، ولولزيم رافونا، المدير القانوني للجمارك، المتهمين كليهما بإساءة استغلال المنصب الرسمي.

وإضافة إلى ذلك، قامت شرطة كوسوفو وشرطة البعثة، في ١٢ كانون الثاني/يناير، تحت إشراف مدّع عام تابع للبعثة باعتقال أربعة مسؤولين في وزارة الصحة، بمن فيهم الأمين الدائم للوزارة، إيلير تولاي. وقد قبض عليهم بتهم جرائم تتصل بالفساد، بما في ذلك إساءة استغلال الموقع الرسمي بالتلاعب في مناقصات وإبرام عقود ضارة. والتحقيق جار حاليًا.

وقُبض على ثلاثة أشخاص يجري احتجازهم حاليًا في حبس احتياطي بناء على أمر أصدره قاضي التحقيق التابع للبعثة في تهم تتعلق بالفساد وإساءة استغلال المنصب الرسمي. وأحدهم مدّع عام محلي يتولى منصب رئيس فرقة العمل المعنية بمكافحة الفساد التابعة لمكتب المدعين الخاصين في كوسوفو. وتتولى البعثة التحقيق في القضية.

الجريمة المنظمة

في ٦ آذار/مارس، وتحت إشراف مدّع عام تابع لمكتب المدعين الخاصين في كوسوفو التابع للبعثة، اعتقلت شرطة كوسوفو أربعة أشخاص وأجرت عمليات تفتيش في عدد من المنازل والمباني في فوشتري/فوتشيترن في تحقيق جار يتعلق بجملة أمور منها الجريمة المنظمة. وفي ٨ آذار/مارس، أمر قاضي التحقيق في محكمة منطقة ميتروفيتشا بفرض إجراءات تُقيد حرية الحركة في حق ثلاثة متهمين. وأُخرج عن المتهم الرابع. كما استسلم في وقت

لاحق مدعى عليه رفيع المستوى خامس وجرى التحرّي معه. وما زال جميع المتهمين الخمسة رهن التحقيق. وفي يومي ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس، واصلت هيئة تتألف من قاض محلي واحد وقاضيين تابعين للبعثة المحاكمة الرئيسية ضد لطفي ديرفوشي وآخرين (تعرف القضية بـ "دعوى ميديكوس")، وهي تنطوي على جملة تهم منها الاتجار غير المشروع بالأعضاء والجريمة المنظمة.

وواصلت فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق العمل على معالجة الاتهامات الواردة في تقرير المقرر الخاص لمجلس أوروبا، السناتور ديك ماري، المعنون "التحقيق في ادعاءات بمعاملة الأشخاص معاملة لا إنسانية والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو". وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت فرقة العمل تطوير قدراتها وأحرزت تقدماً في عملها. وتضم فرقة العمل حالياً نحو ٢٠ موظفاً من ١٠ بلدان. وإضافة إلى ذلك، فقد حصلت على البرمجيات المتخصصة اللازمة لدعم وتعزيز العمل التحليلي الجاري الذي يركز على المعلومات التي وردت بالفعل من مصادر مؤسسية. كما شرعت فرقة العمل في الاتصال بالأفراد الرئيسيين الذين لديهم معلومات مهمة للتحقيقات.

وقام المدعي العام الرئيسي، جون كلينت وليامسون، بزيارة كوسوفو وألبانيا في أواخر كانون الثاني/يناير. وأجرى لقاءات مع نظرائه من موظفي البعثة في بريشتينا لمناقشة الجوانب التنفيذية والقانونية للتحقيقات، ومع رئيس وزراء ألبانيا، سالي بيريشا، ووزير الخارجية، إدموند هاكسهيستو، في تيرانا، لمناقشة السبل التي يمكن بها للسلطات الألبانية أن تدعم التحقيقات. وبعد الاجتماع الذي عقد في ألبانيا، صرح السيد بيريشا أن حكومته مستعدة لتوقيع اتفاق أو اعتماد تشريعات ترمي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون مع فرقة العمل. ووجه السيد هاكسهيستو في وقت لاحق رسالة، مؤرخة ٦ شباط/فبراير، إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/80، المرفق)، أشار فيها إلى زيارة المدعي العام الرئيسي إلى تيرانا، فكتب قائلاً إن الحكومة الألبانية قد وافقت "على اتخاذ الترتيبات القانونية اللازمة، بما فيها سن تشريعات إذا دعت الحاجة، لإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين الحكومة وبعثة الاتحاد الأوروبي، وإنشاء إطار قانوني واضح لمساعدة البعثة على الوفاء بولايتها". وبتوجيه من المدعي العام الرئيسي، تعمل فرقة العمل مع حكومة ألبانيا على وضع ترتيبات التعاون في صيغتها النهائية.

كما واصل المدعي العام الرئيسي الاتصال بنظرائه في صربيا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، التقى المدعي العام المعني بجرائم الحرب الصربية، فلاديمير فوكتشيفيتش، وأنشأ إطاراً للتعاون التشغيلي مع مكتبه. والتقى

المدعي العام الرئيسي أيضا رئيس هيئة الادعاء في المحكمة، سيرج براميرتز، بغية الاتفاق على إطار للتعاون بين المحكمة وفرقة العمل. وإضافة إلى ذلك، زار العديد من العواصم، وعقد مناقشات مثمرة حول حماية الشهود وإعادة التوطين، وكذلك على تبادل المعلومات مع فرقة العمل. وأخيرا، اتصل المدعي العام الرئيسي أيضا بالمنظمات غير الحكومية لإطلاعها على ولاية فرقة العمل والاستفسار عما إذا كانت سبل الحصول على المعلومات التي قد تكون ذات صلة بالتحقيق مُتاحة لها.

وما حُطيت به فرقة العمل من دعم وتعاون خلال الفترة المشمولة بالتقرير يبين كذلك الاعتراف بأن فرقة العمل تتمتع بما يلزم من اختصاص وقدرات لإجراء تحقيقاتها في كوسوفو وخارجها، على حد سواء، وللحصول على تعاون الدول المعنية في أداء مهامها.

التشريعات

في ٢ آذار/مارس، اعتمدت جمعية كوسوفو قانون الشرطة عقب إدخال تغييرات اقترحتها رئاسة كوسوفو. وبدأ نفاذ القانون فورا. وقبل نحو شهر واحد، أي في ٧ شباط/فبراير، كانت رئاسة كوسوفو، التي كانت لديها ذات الشواغل التي أبدتها البعثة، قد رفضت الموافقة على القانون. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، أضيف عدد من القوانين ذات الصلة بالمحاكم والنيابة العامة إلى البرنامج التشريعي. وتضمن ذلك القانون المتعلق بمكتب المدعين الخاصين في كوسوفو وقانون المحاكم. وقد شاركت البعثة مشاركة فعّالة في إعادة النظر في مشروع قانون الإجراءات الجنائية.

تنفيذ نتائج الحوار

لا تزال البعثة ملتزمة بدعم الحوار الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تسييره بين بلغراد وبريشتينا دعما قويا. وتقف البعثة على أهبة الاستعداد لتسهيل التنفيذ السريع للاتفاق المتعلق بالإدارة المتكاملة للمعابر.

وفي إطار تنفيذ اتفاق الحوار، المبرم في ٢ تموز/يوليه ٢٠١١، بشأن دفاتر السجل المدني، قدمت البعثة الدعم إلى اجتماعي اللجنة العليا المشتركة المعقودين في ٢٨ شباط/فبراير و ٥ نيسان/أبريل. وقد حُدّد مصنع في مدينة نيش سيجري فيه مسح ملفات السجل المدني لكوسوفو وضوئيا وطباعتها والتصديق عليها. واتفق الجانبان على الشروع في مرحلة تجريبية أولية على نطاق صغير، في الفترة من ١٧ نيسان/أبريل، ببلدية لبييان/ليبيان، تفضي في نهاية المطاف إلى المرحلة الرئيسية. والهدف هو استقطاب عدد كاف من الموظفين لإنجاز المشروع في غضون عام. وتساعد البعثة بريشتينا من خلال تيسير الخدمات اللوجستية والتدريب.

واعتباراً من ١ نيسان/أبريل، بدأت شرطة كوسوفو في نزع لوحات ترخيص السيارات التي أصدرتها مؤخراً السلطات الصربية لـحليات كوسوفو وما يتصل بها من نائق تسجيل. وقد صودرت اللوحات المثبتة على السيارات فضلاً عن اللوحات الموضوعة داخلها. وتراقب البعثة هذه التطورات.

وافق عليه زافييه بو دي مارناك

رئيس البعثة

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة
في كوسوفو

بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢)

البلد	العدد
ألمانيا	١
أوكرانيا	١
إيطاليا	١
باكستان	١
بلجيكا	١
تركيا	١
رومانيا	١
غانا	١
المجموع	٨

المرفق الثالث

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة
المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢)

البلد	العدد
إسبانيا	١
أوكرانيا	٢
بولندا	١
تركيا	١
الجمهورية التشيكية	١
رومانيا	١
النرويج	١
المجموع	٨

